أثر الدلالة اللّغوية في تأويل آيات الوسطيّة بـ(العدل) عند المفسرين في الخطاب الدّيني

أ.م.د. حاتم حمدان إبراهيم الشجيري
جامعة الفلوجة / كلية العلوم الإسلامية

المستخلص

١- يهدف هذا البحث إلى ربط الدّلالة اللّغوية بالمعنى الملازم له في الذّهن؛ ذلك أنّ المفسّرين يستندون في فهم معاني القرآن على الدلالة اللّغوية (المعجمية و النحوية و الصرفية) من حيث اللّغة وهو ما يسمّى عند علماء المنطق بدلالة (المطابقة) لتطابق اللّفظ مع تمام المعنى الموضوع له، كتفسير لفظ (الوسَط) بالتوسط بين شيئين، وللنص أيضا تأويل يحتمله اللفظ من حيثُ المعنى وهو ما يسمى بدلالة (الالتزام)، كتفسير (الوسط) بمعنى (العدل) اللازم للمعنى اللّغويّ في الذهن.

٢- كانت عيّنات البحث (ألفاظ الوسطية) في خمس آيات (وسَطًا، الوُسْطى، من أَوسَط، أوسَطُهُم، فَوَسَطْنَ)، وكان الهدف من هذه الدراسة بيان دلالة هذه الألفاظ على سبيل الحقيقة لغة، وبيان دلالتها على سبيل التأويل بـ(العدل) للملازمة بين الدلالتين في الذهن، وكان منهجي تحليل هذه الألفاظ بما يُفهم منها وفق الدلالات المذكورة، وظهر لي أن في بعضها أقوالا رجّحت أقربها إلى المعنى المراد وأقواها دليلا.

٣- توصلت في هذا البحث إلى نتائج منها: دلالة لفظ (الوسط) على معنى (التوسّط) (دلالة مطابقة) وهي المسماة عند اللّغويين بالدلالة الحقيقية اللّغوية، وعلى معنى (العَدْل) المفهوم منه (دلالة التزام) وهي ما تُسَمَى عند البلاغيين بدلالة الكناية، ومنها إعراب لفظ (وَسَطًا) بأنه مصدر يُوصف به مبالغة من دون تأويل أو حذف مضاف، وكذلك في إعراب الجار والمجرور (من أوسط) قولان وقد رجَّحت الرأي القائل بأنهما صفة للمفعول الثاني المقدَّر؛ لأن تمام المعنى لا يكون إلا به.

٤- توصي هذه الدراسة بعدم الفصل بين الدلالة اللّغوية وبين المعنى المحتمل لتلك الدّلالة، وعدم الفصل بين الدّلالات الثلاث في إظهار المعنى المتوخَّى من النص، ولا بُدَّ للباحث في علوم الشريعة من الاستدلال بعلوم العربية؛ لأنها آلة لفهمها.

الكلمات المفتاحية : ايات الوسطية ، دراسة لغوية.

The Effect of Linguistic Indication on the Interpretation of Ayahs of Moderation into 'Justice' in the Religious Discourse

Hatim Hamdan Ibraheem Ali
Dept. of Arabic/College of Islamic Sciences/University of Falluja
hatam2324@gmail.com

Abstrac

The study aims to associate the linguistic meaning with its associative meaning in the mind. This is because interpreters, in their

understanding of the meaning of the Holy Quran, depend on linguistic indications (lexicographical, grammatical, morphological) in terms of language. This is what logicians call equivalence between the form and its exact meaning, for example, the expression ‘middle’ means to be between two things. Moreover, the text has an interpretation carried over by the utterance in terms of meaning. This is called consistency as in the interpretation of the word ‘middle’ to mean ‘justice’ as associated in the mind with the linguistic meaning. In this light, the study aims at exploring the linguistic meaning of expressions of moderation as truth conditions and their interpretations as meaning ‘justice’ as associated in the mind. To achieve this objective, the data for analysis (moderation expressions; middle, in the middle, average, moderate and midst) have been collected from five Ayahs. The study adopts the analytical approach by analyzing the expressions as understood on the basis of the mentioned indications. The most important findings of the study include;

- The expression ‘middle’ means ‘in the middle’ as its identical meaning, which is its truth condition. In addition, it means ‘justice’ as understood from the consistency indication or what is so called metonymy. Hence, the expression ‘middle’ is derived as a root for emphasis purposes without interpretation or deletion. Also, in the declension of the prepositional phrase ‘from the average’, there are two opinions. The one stating that they are adjectival for the second object was preferred because the exact meaning is incomplete without it.

The recommendation to be derived from the study is the need not to separate between the linguistic indication and the probable meaning of this indication. Moreover, the study also recommends the need not to separate between the three indications in deriving the potential meaning of the text.

الدّلالة اللّغويةُ أساسٌ من الأُسُس التي استند عليها المفسِّرون في تفسير آيات القرآن الكريم؛ لفهم معانيه، وفهم هذه الدلالة يؤدّي إلى استنباط الأحكام الشرعية؛ لذا كان المفسِّرون يبنون فهم تأويلاتهم على ما يحتمله النّصُّ من معانٍ، وهذا ما حَمَلَهم على تأويل النّصّ وفق ما يُوصلهم اجتهادهم إلى تفسير النّصّ ضمن المفهوم العامّ له.

ولا بُدَّ من علاقة بين تفسير النَّصِّ اللّغويِّ وبين المعنى الّذي أوصلهم فهمهم إلى ذلك؛ لذا كان بعضُ المفسِّرين مُتَّفقُون في تفسير هذه الدّلالة بمعنًى مُعَيَّنٍ، وبعضهم مختلفون فيها؛ وبناء

على ذلك سأتحدّثُ عن الدلالة اللّغوية للفظة (الوسط) عندهم؛ لأنها تُوصل إلى فهم تأويل معنى من المعاني اللّازمة لها، وتشمل الدّلالة المعجمية والنحويّة مازجا معها الدّلالة الصرفيّة.

وتفسير النص لغويًّا، أو ما يُسَمَّى (حرفيًّا) للجذر اللُّغويّ (و، س، ط) الّذي يكون فيه اللّفظ مطابقا للمعنى كُلِّه يُسمِّيه علماءُ المنطق بـ(دلالة المطابقة)[١]، وتُسمَّى هذه الدّلالةُ عند (علماء أصول الفقه) بـ(دلالة المنطوقِ)؛ لأنه تفسيرٌ لدلالة اللّفظ من حيث اللّغة، وتأويلُ النصّ بمعنًى مُحتمَلٍ مفهومٍ من الجذر اللُّغويّ يُسمِّيه علماءُ المنطق بـ(دلالة الالتزام)[٢]؛ إذ يكون المعنى المفهوم ملازمًا لِما وُضِع له اللّفظ، وتُسمَّى هذه الدّلالةُ عند (علماء أصول الفقه) بـ(دلالة المفهوم)؛ لأنه تفسيرٌ لدلالة اللّفظ من حيث المعنى المفهوم من اللّفظ بالتأويل.

وآيات الوسطية في القرآن الكريم تدلُ على معان متقاربة مفهومة من دلالة النّصّ المنطوقِ ممَّا أدّى إلى اختلاف المفسّرين في مفهوم هذه الدّلالة، منها: الحسنُ، والعدلُ، والاعتدالُ، والقصدُ، و(الوسطُ) بالمعنى المادّي والحسّيّ، و(الوسط) في الزمان، أو المكان، أو المقدار، إلى غير ذلك من المعاني التي تحتملها هذه اللّفظةُ.

وسأتناول في بحثي دلالةَ مادّة الجذر اللّغويّ (و، س، ط)، وما يدُلُّ عليه من تأويل بمعنى (العدل) من حيثُ دلالتا المطابقة والالتزام، ودلالتا المنطوق والمفهوم عند علماء اللُّغة والمفسّرين دون ذكر آراء الفقهاء وخلافاتهم في الوقت والمقدار وغيرهما؛ طلبا للاختصار، ولأن البحث معنيٌّ بالدلالة اللُّغويّة والنحوية والصرفية دون ما سواها.

والآيات التي وردت في القرآن الكريم دالة على (الوسطية) خمسُ آيات على اختلاف في صيغها، إذ وردت بلفظ (وَسَطًا) في قوله تعالى: (وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا)[٣]، ولفظ (الوُسْطى) في قوله: ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى﴾[٤]، ولفظ (أوسَط) في قوله: ﴿فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾[٥]، وفي قوله: ﴿قَالَ أَوْسَطُهُمْ أَلَمْ أَقُلْ لَكُمْ لَوْلَا تُسَبِّحُونَ﴾[٦]، ولفظ (وَسَطْنَ) في قوله: ﴿فَوَسَطْنَ بِهِ جَمْعًا﴾[٧]، وهذه الآيات جميعها تحثُّ على الوسطية والاعتدال، وترشدُ إليهما في كل شيء وفي كل زمان ومكان، ولا سيما في وقتنا الحاضر الذي بدت فيه ظاهرة التَّطرُّف والإرهاب؛ لذا آثرت أن يكون بحثي موسوما بعنوان: (أثر الدلالة اللّغوية في تأويل آيات الوسطيّة بـ(العدل) عند المفسرين في الخطاب الدّيني)، ومن الجدير بالذّكر أنني اطّلعتُ على كتاب (الوسطية في ضوء القرآن الكريم)

للدكتور: ناصر بن سليمان العمر، وكتاب (الوسطيّة في القرآن الكريم) للدكتور: علي محمد الصّلابي، ولكنهما لم يتحدّثا عمَّا تحدَّثت عنه؛ إذ تحدَّثا عن معنى الوسطية من جهة الغلوّ الدّيني والتطرّف فيه، والصراط المستقيم والاستقامة، وأكثرا من الاستدلال بالسنة النبوية، ولم يتحدَّثا عن الدلالة النحوية والصرفية كما تحدثت عنه من اشتقاق وعمل وإعراب ومسائل نحوية وفقهية وفق دلالتها النحوية مرجحا ما رأيت أنه راجحٌ بما ظهر لي أنه راجح، ونقلا عن الطبري قوله: ((وأنا أرى أنَّ الوسط في هذا الموضع هو الوسط الذي بمعنى الجزء، الذي هو بين طرفين، مثل وسط الدّار))[٨]، واقتطعا النص، في حين قال الطبري: ((وأنا أرى أن"الوسط" في هذا الموضع، هو"الوسط" الذي بمعنى: الجزء الذي هو بين الطرفين، مثل"وسَط الدار" محرَّك الوَسط مثقَّله، غيرَ جائز في "سينه" التخفيف))[٩]، وشتان ما بين القولين، إذ على قولهما يكون (ظرفا) وعلى قوله: اسما غير مشتق أو صفة مشتقة، و الحديث عن (الوَسَط) بفتح السين هو الذي يعنيني في هذا البحث.

أما بحث: (الوسطية بين دلالات النصوص وأقوال العلماء) للشيخ: أحمد بن حسن المعلّم، فقد أحسن النقل عن الطبري، ولكنه لم يتحدّث عمّا تحدّثت عنه أيضا، وكذلك بحث (مظاهر الوسطية في التشريع الإسلامي)، تأليف: محمد مسعد ياقوت، وبحوث أخرى لم يكن مجال لذكرها لم تتحدّث عمَّا تحدَّثت عنه؛ لهذا فإنني تحدّثت عن غير ما تحدَّثوا به كما هو مذكور في ثنايا البحث.

واحتوى هذا البحث على خمسة مطالب تسبقها مقدّمةٌ وتلحقها خاتمةٌ، كما يأتي: أمَّا المقدّمة فتحدثت فيها عن أهمية الموضوع وسبب اختياري هذا العنوان، وأمّا المطلب الأول: فتحدثت فيه عن تعريف الدلالة، والتأويل، والوسطية، والعدل، لغة واصطلاحا، وأما المطلب الثاني فتحدثت فيه عن صيغة (وسطا) ودلالتها اللغوية وتأويلها بالعدل، و أما المطلب الثالث فتحدثت فيه عن صيغة (الوسطى) ودلالتها اللغوية وتأويلها بالعدل، وأما المطلب الرابع فتحدثت فيه عن صيغة (أوسط) ودلالتها اللغوية وتأويلها بالعدل، وأما المطلب الخامس فتحدثت فيه عن صيغة (وسطن) ودلالتها اللغوية وتأويلها بالعدل، ثمَّ ذكرتُ الخاتمة فلخصت فيها أهم نتائج البحث. ثم ذكرتُ قائمة المصادر والمراجع. وأسأل الله التوفيق والسداد، ومنه القبول والرضا.

المطلب الأول: تعريف الدلالة، والتأويل، والوسطية، والعدل، لغة واصطلاحا:

أولا: (الدَّلالة)، وأقسامها:

الدّلالةُ: مصدرٌ للفعل الثّلاثيّ المجرّد (دَلَّ يَدُلُّ دلالةً) من باب (نَصَرَ يَنْصُرُ). وهي مُثلّثةُ الدَّال، يُقالُ: (دَلالة) بفتح الدَّال وهي الأفصح لغةً وأعلاها، وتأتي في المرتبة الثانية (دِلالة) بكسر الدَّال، وتأتي في المرتبة الثالثة (دُلالة) بضمّ الدّال، وهي أردَؤُها، ويُقالُ أيضًا: (دُلُولة) بضمّ الدّال واللّام الأُولى[١٠].

الدّلالة في اللغة: الإرشاد والهداية، "دَلَّ يَدُلُّ إذا هَدى"[١١]، وفي الاصطلاحِ: ((كونُ الشيءِ بحيث يلزمُ من العلم به العلمُ بشيءِ آخر))[١٢]، فالشيءُ الأَوَّلُ: هُوَ الدَّالُّ، والشيءُ الثَّانِي: هُوَ الْمَدْلُول، فالعلمُ بحَرَكَةِ الإنسانِ يَدُلُّ على العلم بحياتِهِ، والعلمُ بالعَمى يَدُلُّ على العلمِ بفقدانِ البصرِ، والعلمُ باللَّفظِ يَدُلُّ على العلمِ بوُجُودِ لافِظِهِ، فالدّلالة لا تختصُّ بأن تكون لفظيّةً، بل قد تكونُ لفظيّةً، وقد تكون عقليَّةً، وقد تكونُ طبعيَّةً؛ وكُلُّ واحدة من هذه الدلالات الثلاثِ قد تكون لفظيَّةً وقد تكون غيرَ لفظيَّةٍ، فتكون الدّلالاتُ ستًّا، والمقصودُ منها (الدّلالةُ الوضعيَّةُ اللّفظيَّةُ) عند علماء المنطقِ وعلماء الأصولِ[١٣]؛ لأنها منضبطةٌ وتكون محطّ الإفادةِ والاستفادةِ.

الدلالةُ الوضعيَّةُ اللَّفظيَّةُ: كَوْنُ اللَّفْظِ إذَا أُطْلِقَ فُهِمَ من إطلاقه مَا وُضِعَ لَهُ بالوضعِ اللُّغويِّ. وتنقسمُ إلى ثلاثة أقسامٍ: دلالة المطابقة، ودلالة التضمُّن، ودلالة الالتزام.

١- دلالةُ المُطابقةِ: دلالةُ اللَّفظِ على تمامِ المعنىَ الموضوعِ لهُ اللفظُ كَدَلاَلَةِ الإنسانِ عَلَى الْحَيَوَانِ النَّاطِقِ، فإذا أُريدَ باللَّفظِ مُسَمَّاهُ ومعناهُ الذي وُضِعَ لَهُ في لسانِ العربِ نقولُ: هذهِ دلالةُ مُطابَقَةٍ، وَإِنَّمَا سُمِّيَتْ بـ(المُطَابَقَة)؛ لتطابقِ وضعِ اللّغة في لسان العرب وفَهْمِ المُخاطَب المعنى الذي وُضِعَ لَهُ اللَّفظُ، لم يزدِ اللفظُ على المعنىَ ولا المعنىَ على اللفظِ، بَلْ تَطابَقَا.

والّذي أراه أنَّ دلالة المطابقة (دلالةٌ لغويَّةٌ حقيقيَّةٌ) أريد بها ما وُضعت له في المعاجم في أصل اللُّغة.

٢- دلالَةُ التَّضَمُّنِ: دلالةُ اللفظِ على جزءِ المعنى الذي وُضِعَ لهُ في ضمنِ كُلِّهِ، ولا تكون إلا في المعاني المركبة، كَدَلاَلَةِ الإنسان عَلَى حَيَوَانٍ فَقَطْ، أَوْ عَلَى نَاطِقٍ فَقَطْ، سُمِّيَتْ بِذَلِكَ

لتضمنِ اللفظِ بعضَ ما دَلَّ عليهِ اللَّفْظُ، فالإنسانُ وُضِعَ لِمجموعِ (الحيوانِ والنَّاطِقِ)، وهذا هو المعنى الذي وُضِعَ لهُ الإنسانُ، فإذا أُريدَ بالإنسانِ (الحيوانُ) وحدَهُ، أو (الناطِقُ) وحدَهُ كانَتْ دَلالَتُهُ على جُزْءِ المعنى الموضُوعِ لَهُ الإنسانُ؛ وسُمِّيَتْ هذه الدّلالةُ بـ(التَضَمُّن)؛ لأنَّ كُلَّ واحِدٍ منهما كانَ في ضمنِ المعنى الكُلِّيّ العامّ الموضوعِ لهُ اللَّفظُ، وأُريدَ بِهِ بعضُهُ.

والّذي أراه أنَّ دلالة التضمُّن هي الّتي تُسمّى عند علماء البلاغة بـ(المجاز المرسل) علاقته (الجزئيَّةُ)، فتُسمَّى (دلالة مجازيَّة لُغويَّة)؛ لأن الدلالة المعجميَّةَ الحقيقية ليست مرادةً هنا، إذ هي دلالة اللَّفظ على كُلِّ المعنى الموضوع له لغة، وهي دلالة (المطابقة)، ودلالة اللّفظ على جزء المعنى ليست مفهومة من أصل اللُّغة، وإنَّما فُهمت من علاقة (الجزئيَّة) المجازيَّة.

٣- دَلالَةُ الالتِزامِ: دلالةُ اللَّفظِ على المعنى الخارِجِ عن معناهُ الذي وُضِعَ لهُ اللّازمِ لِمَعناهُ، والمقصودُ باللزومِ عند الجمهورِ هو اللزومُ الذِّهنيُّ لا الخارجِيُّ. كدلالة الإنسان على قابِلِ العِلم، والكتابةِ، والمشيِ، فالقابليةُ عند الإنسانِ لفعلِ هذهِ الأفعال هي (اللُّزومُ الذِّهنيُّ)، أي: الدّلالة بالقُوَّةِ في الذِّهنِ، وإن لم يكن مُتَّصِفًا بها بالفعلِ، وهذهِ القابليةُ خارجةٌ عن معنى الإنسان الذي هو (الحيوانُ النَّاطِقُ)، وسُمِّيَتْ هذه الدَلالَةُ بـ(الالتِزام)؛ لاسْتلزامِ اللَّفظِ معنًى خارِجًا عن المعنى لُزومًا عقلِيًّا.

والّذي أراه أنَّ دلالة الالتزام هي الّتي تُسمَّى عند علماء البلاغة بـ(الكناية)؛ فالدّلالة المعجميّة الحقيقيّة ليست مرادةً من لفظ (الإنسان) – مثلا - في دلالة الالتزام، وإنما المراد لازمه في الذّهن، وهو قابلية تعلُّم العلم والكتابة والمشي، وتكون هذه الدلالة مشابهة لدلا لفظ الكَرَمِ على الرَّمادِ؛ إذ لفظ (الكَرَم) يدُلُّ على معنى الكَرم المفهوم عند العربِ، وأمَّا دلالته على الرّماد المفهوم من لفظ الكَرم فهو لازم من لوازمه، لأن الَّذي يكون كريما لابُدَّ له من إطعام الطَّعام، ومن لوازم إطعام الطَّعام (النَّارُ) ومن لوازمها (الرَّماد).

ودلالة (المطابقة) لا تستلزم دلالتي التضمُّن والالتزام، فقد يوجد لفظٌ موضوعٌ لمعنًى بسيط ليس له جزءٌ، كدلالة (همزةِ الاستفهامِ) على معنى الاستفهام، فإنَّ لفظَها ليسَ له جزءٌ؛ لأنها حرفٌ واحدٌ وهو (الهمزةُ)، فيصدُقُ عليها قولُ المناطقةِ: إنَّها (ما لا يدلُّ جُزءُ لفظِهِ على جُزءِ معناهُ)، فكان لفظها مفردًا، فتكون دلالة مطابقة فقط، وقد يكون ملزومٌ ليس له لازمٌ، فتكون دلالة مطابقة فقط، أمَّا دلالتا التضمُّن والالتزام فإنّ كُلًّا منهما يستلزم دلالة المطابقة؛ لأن دلالة التضمن تدلُّ على جزء المعنى الموضوع له في أصل اللُّغة، والجزءُ لا بُدَّ له من الكُلِّ وهو (دلالة المطابقة)، ولأنّ دلالة الالتزام تدلُّ على المعنى اللَّازم له في الذّهن، واللّازم لا بُدَّ له من ملزوم وهو (دلالة المطابقة) أيضا.

ودلالة المطابقةِ والتَّضَمُّنِ وَضْعِيَّةٌ؛ لأنَّ مَدْلُولَ اللَّفظِ فيهما إمَّا أن تكونَ دلالةُ اللَّفظِ عليهِ موضوعةً لِكُلِّ المعنى فتُسَمَّى (دَلالَةَ مُطابَقَةٍ)، وإمَّا أن تكونَ دلالتُهُ على جُزءِ المعنى فيكونُ الجزءُ داخِلًا فيما وُضِعَ لهُ اللَّفظُ فتُسَمَّى (دلالَةَ تَضَمُّنٍ). أما دلالةُ الالتزامِ فهي عقليَّةٌ لتوقُّفِها على مقدِّمةٍ عقليَّةٍ، وهي أنَّه كُلَّما فُهِمَ المعنى فُهِمَ لازِمُهُ، فإنَّهُ لا بُدَّ فيها من الانتقالِ من اللَّفظِ إلى المعنى ومن المعنى إلى اللَّازِمِ ضرُورَةً، فاللَّازِمُ لا دخلَ لهُ في الوضعِ أصلًا، فتبيَّنَ أنَّ دلالة المُطابقةِ أقواها دلالة، ثُمَّ تليها في القوّة دلالة التَّضَمُّنِ، ثُمَّ تليها دلالَة الالتِزامِ، وتبيّن أيضا أنَّ دلالة ألفاظ (الوسط) على اختلاف صيغها، على معنى (التَّوسُّط) المعنى المعجميّ اللّغويّ تكون (دلالة مطابقة)، وعلى معنى (العدل) المفهوم منها تكون (دلالة التزام).

ثانيا: التَّأويل: مصدرٌ للفعل الرباعيّ المزيد فيه تضعيفُ العين على الثّلاثيّ المجرَّد (أَوَّلَ يُؤَوِّلُ تأويلًا)، وفعله الثلاثي (آلَ يؤُولُ أَوْلًا)، ومصدرهُ (الأَوْلُ) بمعنى (الرُّجوع)، وأصلُ

الفعل آلَ: (أَوَلَ)، فقلبت الواو ألفا لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها فصارت: (آلَ) وتعليلها كتعليل: (قالَ)[١٤].

وقد ورد (التَّأويلُ) في اللُّغة لمعانٍ، ولكنَّ أبرزها: الرُّجوعُ، والعَوْدُ، والارتدادُ، والتغيير، والوضوح والظهور، والتدبر، والانصراف[١٥]. وكلها تعودُ في المفهوم العام إلى الانصراف، وهو صرف اللّفظ عن معناه الظاهر إلى معنى يحتمله لدليل[١٦]، وهذا ما أشار إليه الزَّبيدي (ت١٢٠٥ه) بقوله: "والتأويلُ: نَقلُ الكلامِ عَن مَوضعِه إِلَى مَا يُحتاجُ فِي إِثْبَاته إِلَى دَليلٍ لولاه مَا تُرِكَ ظاهِرُ اللَّفظ"[١٧]. ولفظ (الوسط) على اختلاف صيغه نُقل من معناه المدلول عليه بالمادة اللّغويّة (و، س، ط) إلى معنى يحتمله وهو (العدلُ) لدليل، وهو وجود الملازمة بينهما، لأن الشيء إذا كان وسطًا لا بُدَّ أن يكون عدلا، كما سيتضح في ثنايا هذا البحث.

والتأويلُ ظاهرةٌ لغويَّةٌ له ارتباطٌ وثيقٌ بين اللَّفظ والمعنى إلَّا أن استعماله مصطلحا كان أكثر فيما له علاقة بالقضايا الدينية من القضايا اللغوية، ومع هذا فإن النصوص اللّغوية جاءت خادمة لتفسير النصوص الدينية عند علماء الشريعة.

ثالثا: (الوسطيَّة): الوسطيَّة: يمكن أن تكون اسما مؤنثا منسوبا إلى (وَسَط) بفتح السين، بزيادة ياء مشدَّدة في آخره مكسور ما قبلها وتاء تأنيث[١٨]، ويمكن أن تكون مصدرًا صناعيًّا كذلك، كالحرية، والوطنية[١٩].

والجذر اللّغويّ (و، س، ط) جاء منه (الوسط) فيه لغتان: بسكون السين، وفتحها، وقد فرّق الجوهريّ (ت٣٩٣ه) بينهما قائلًا: ((ويقال: جلست وَسْط القومِ بالتسكين، لأنَّه ظرف، وجلست في وَسَطِ الدارِ بالتحريك، لأنه اسم. وكل موضع صلح فيه بَيْنَ فهو وسْطٌ، وإن لم يصلح فيه بَيْنَ فهو وَسَطٌ بالتحريك، ورُبَّما سُكِّنَ وليس بالوجه))[٢٠]، وأوضحَ الفيروز آبادى (ت٨١٧ه) ما قاله الجوهريّ بقوله: ((فإذا كانتْ أَجْزَاؤُهُ مُتَبَايِنَةً، فبالإِسكَانِ فقطْ، أو كلُّ موضِعٍ صَلحَ فيه بَيْنَ، فهو بالتَّسْكِينِ، وإلاَّ فبالتَّحْرِيك))[٢١]، فإذا قيل: (جَلَست وسط الدَّار)، فإنه يجوز فيه أن تكون السين ساكنة إذا كان طرفاه غير متساويين، وهذا معنى قول الفيروز آبادى: (فإذا كانتْ أَجْزَاؤُهُ مُتَبَايِنَةً فبالإسكان فقط)، وإذا كانت أجزاؤه ليست متباينة فالسين فيه متحركة بالفتح.

والذي يعنينا في بحثنا (الوسَط) بفتح العين، وتأتي لمعانٍ متقاربة في المعنى:

تكون اسما ((لما بين طَرَفَيِ الشَّيْءِ وَهُوَ مِنْهُ كَقَوْلِكَ قَبَضْتُ وسَط الحبْل وَكَسَرْتُ وسَط الرُّمْحِ وَجَلَسْتُ وسَط الدَّارِ))[٢٢]، وتكون بمعنى العدل ونصف الشيء ((الْوَاوُ وَالسِّينُ وَالطَّاءُ: بِنَاءٌ صَحِيحٌ يَدُلُّ عَلَى الْعَدْلِ وَالنِّصْفِ. وَأَعْدَلُ الشَّيْءِ: أَوْسَطُهُ وَوَسَطُه))[٢٣]، وتكون صفة وإن كان أصلها اسمًا بمعنى خيار الشيء وأفضله وأجوده ((مِنْ جِهَةِ أَن أَوسط الشَّيْءِ أَفضله وَخِيَارُهُ كوسَط الْمَرْعَى خيرٌ مِنْ طَرَفَيْهِ، وكوسَط الدَّابَّةِ لِلرُّكُوبِ خَيْرٌ مِنْ طَرَفَيْهَا لِتَمَكُّنِ الرَّاكِبِ))[٢٤]، وتكون بمعنى المعتدل ((الْوَسَطُ بِالتَّحْرِيكِ الْمُعْتَدِلُ يُقَالُ شَيْءٌ وَسَطٌ أَيْ بَيْنَ الْجَيِّدِ وَالرَّدِيءِ))[٢٥].

رابعًا: العدل:

والجذر اللّغويّ (ع، د، ل) جاء منه (العَدْلُ) بفتح العين، مصدرُ الفعل (عَدَلَ يَعْدِلُ)، من باب (ضَرَبَ يَضْرِبُ)، وهو في اللّغة: ما عادل الشيء من غير جنسه، كقوله تعالى: ﴿أو عَدْلُ ذلك صيامًا[٢٦]﴾[٢٧]، وفي الاصطلاح: ((الْعَدْلُ: ضِدُّ الْجَوْرِ، وَهُوَ مَا قامَ فِي النُّفُوسِ أَنَّهُ مُسْتَقِيمٌ، وقيلَ: هُوَ الأَمْرُ الْمُتَوَسِّطُ بينَ الإِفْراطِ والتَّفْرِيطِ))[٢٨].

وقد جاء لفظ (العدل) لمعان متقاربة في المعنى، منها: التسوية بين شيئين، كقولهم: تعديل أركان الصلاة أي: تسويتها[٢٩]، والتوسط بين شيئين وعدم الميلان إلى أحدهما، والحُسنُ في

اعتدال القوام، كقولهم: ((جارية حسنة الاعتدال أي القوام))[٣٠]، والمعادلة في تقسيم الأمر، كقولهم: ((فلان يعادل أمره ويقسمه إذا دار بين فعله وتركه))[٣١].

وممّا تقدّم تبيَّن أنّ (الوسط) يدلُّ على معان متقاربة يُفهم منها (العَدْل) وهذه دلالة الالتزام، على اختلاف صيغها (وسَطًا، الوُسطى، أوسط، وسَطْنَ) حسب ترتيبها وورودها في القرآن الكريم. وَسَنُبَيِّنُ تفسيرها بما قاله المفسرون، من توضيحٍ لمعاني كلمة (الوسَطِ)، مبيِّنا دلالتها اللُّغوية: المعجمية، والنحوية، والصرفية، ومقتصرًا على تأويلها بمعنى (العَدْلِ)، وهذا هو الّذي يعنينا في بحثنا.

المطلب الثاني صيغة (وسطا) ودلالتها اللغوية وتأويلها بالعدل.

تدلُّ في اللّغة لفظة (وَسَطا) بفتح السين على معان متقاربة، وكلُّها تؤول إلى معنى (العدل والاعتدال)، وسيكون البحث فيها من جهة الدّلالة المعجمية والنحوية والصرفية.

الدّلالة المعجمية: تحدّث اللغويون عن لفظة (وسَطًا) بفتح السين في دلالتها المعجمية اللّغوية بـ(دلالة المطابقة)، فذكر الجوهريّ أنّ الوسَطَ هو الذي يكون بين الجيد والرديء، ويكون بمعنى التوسُّط بين الناس، وبمعنى التوسيط أي جعل الشيء في الوسط، وأن تقطع الشيء إلى نصفين[٣٢]، ومن المفسرين ذكر الراغب الأصفهاني (ت٥٠٢ه) أنّ الوسَط بمعنى الاستواء أي المساواة بين الشيئين، وذكر البغوي (ت٥١٠ه) أنه بمعنى المتوسط بين الشيئين، وذكر الرازي (ت٦٠٦ه) أنه بمعنى التوسط[٣٣].

هذا من جهة اللّغة وأما من جهة تأويلها بـ(العَدْل) فقد ذكر علماء اللّغة والمفسّرون تأويلها بـ(العَدْل)، فمن علماء اللّغة الأزهريّ (ت٣٧٠ه) ذكر لها معنيين قائلا: ((فِي قَوْله: ﴿أُمَّةً وَسَطًا﴾ قَولَانِ، قَالَ بَعضهم: وَسَطًا عَدْلاً، وَقَالَ بَعضهم: خيارًا، واللفظان مُخْتَلِفَانِ وَالْمعْنَى وَاحِد، لِأَن العَدْل خيْر، والخيْر عدل))[٣٤]، وذكر المفسّرون لتأويلها بـ(العَدْل) معاني، منها: (عُدولًا) بصيغة الجمع، و(عَدْلًا) بصيغة المفرد، و(عَدْلًا خِيارًا)، و(خيارًا) فقط، وذكر الرازيّ أنها بمعنى (العدل)، عند حديثه عن لفظة (الوسط) في أكثر من موضع، فتحدّث عنها في مَعرض حديثه عن قوله تعالى: ﴿اهدِنا الصِّراطَ المستقيمَ﴾ وذكر أنّ كُلّ خُلُقٍ له طرفان تفريطٌ وإفراطٌ، وهما مذمومان، والجيّد الممدوح (الوسَطُ)، وأنه العَدْلُ وَالصَّوَاب[٣٥]، وفسَّر (العدل) بـ(المتوسّط والوَسَطِ) قائلًا: ((فَلَا بُدَّ مِنْ مَعْرِفَةِ الْعَدْلِ الَّذِي هُوَ الْخَطُّ الْمُتَوَسِّطُ ... الَّذِي هُوَ الْوَسَطُ بَيْنَ طَرَفَيِ الْإِفْرَاطِ وَالتَّفْرِيطِ فِي كُلِّ الْأَخْلَاقِ وَفِي كُلِّ الْأَعْمَالِ))[٣٦]، وبهذا يكون (العدل، والمعتدل) ملازمين للمعنى الأول اللّغوي وهو ما يسمَّى بـ(دلالة الالتزام)، واستدلَّ على ذلك بأدلة[٣٧] لا مجال لذكرها، ومن هنا فإن (الوسط) دائما يُوصَفُ بـ(العَدل والاعتدال)، وهذا ما نصّ عليه بقوله: ((فَوَجَبَ أَنْ يكون المراد من الْوَسَطِ الْعَدَالَةَ))[٣٨]، ونقل عن بعض المفسّرين قولهم: بأن الوسَطَ (الخيار) ((قالُوا: وهذا التفسير أولى من الأول))[٣٩]، وختم هذه الأقوال بقوله: ((واعلم أن هذه الأقوال متقاربةٌ غيرُ مُتنافية والله أعلم))[٤٠]، ممَّا يدلّ على أنه يميل إلى تأويل الوسط بـ(العَدْل) في هذه الآية.

الدّلالة النحوية والصرفية:

الدّلالة النحوية وهي ما يحصل بها من ألفاظ مستخدمة أو صور كلامية في جمل منطوقة أو مكتوبة تؤدي معنى نتيجة تحليل التراكيب، وسأقتصر الحديث على كلمة (وَسَطًا)، كما يأتي:

أوّلًا: ذكرنا في تعريف الوسطيّة ما قاله الجوهريّ وغيره من علماء اللُّغة في التفريق بين الوسَط بفتح السين والوَسْط بسكونها، فإذا كانت السين متحركة تكون اسمًا معربًا، وإذا كانت

مخفَّفة، أي ساكنة تكون ظرفا[٤١]، والحديث عن الاسم والظرف من مسائل علم النحو، وفي هذه الآية كانت (وسَطًا) بفتح السين ممَّا يدلُّ على أنها اسم معرب؛ ولهذا كانت منصوبة على أنها صفة لقوله: (أُمَّةً).

ثانيًا: لفظة (وسَطًا) ((في الأصل مَصْدَرٌ، ولذلك استوى في الوصف به الواحدُ وغيره، والمؤنَّث والمذكَّر))[٤٢]، ولهذا فأنا أرى ما يراه ابن الملقن (ت٨٠٤هـ) من أنّ (وَسَطًا) في هذه الآية تكون اسمًا جامد ((بمعنى الجزء الذي هو بين الطرفين))[٤٣]، وليست اسم تفضيل.

ثالثًا: من جهة التأويل أوَّلها بعضُ المفسرين بقوله: (عُدُولًا) بصيغة الجمع مراعاة لتفسير الأمَّة بـ(القرون من النّاس)[٤٤]، ومنهم من أوَّلها بقوله: (عَدْلًا) مراعاة للفظ الوَسَط، وهو ((صفة بالاسم الذي هو وسط الشيء؛ ولذلك استوى فيه الواحد والجمع والمذكر والمؤنث))[٤٥].

رابعًا: لفظ (أمَّة) نكرة ((يتناولُ أهلَ كلّ عصرٍ))[٤٦]، فجاءت صفتها (وَسَطًا) نكرةً، والنعت بالنكرة يُفيدُ التخصيص[٤٧]، أي أنَّ الأمّة الممدوحة موصوفة بالوسطيّة والعدل.

خامسًا: لفظ (وَسَطًا) في الأصل مصدر، والمصدر لا يُخبرُ به عن الذّات، فلا يقال: زيدٌ سيرٌ، وكذلك لا يوصف به، والسؤال: كيف جاءت (وَسَطًا) وصفًا للأمَّة؟. والجواب: إمَّا أن تؤوَّل بالمشتقّ، أي: (أمَّةً متوسِّطةً) على اللّفظ، أو (أمَّةً معتدلةً) على التأويل بالمعنى، وإمَّا على حذف مضاف، أي: (ذات توسُّط، أو عدل، أو اعتدال)، كقولهم: (رجُلٌ عَدْلٌ)، وإمَّا من دون تأويل وحذف للمبالغة كقولهم: (رجلٌ عدلٌ) فكأن الرجل أصبح عدلًا فوُصف به.

والذي أميل إليه أن يكون الوصف به من دون تأويل أو حذف مضاف، وإنما يكون الوصف به للمبالغة، فكأنَّ الأمة أصبحت كُلُّها (وَسَطًا) بما تشتمل عليه من معاني الوسطية والعدل والتساوي والاستواء والخيرية والفضل ((لكون تلك الخصالِ أوساطًا للخصال الذميمةِ المكتنفة بها من طرفي الإفراطِ والتفريطِ ... ثم أطلقَ على المتصِّف بها مبالغةً كأنه نفسُها وسُوّي فيه بين المفرد والجمع والمذكر والمؤنث رعايةً لجانب الأصلِ))[٤٨].

وليس الحديث عن الدّلالة النحوية بمعزل عن الدلالة الصرفية فهي صفةٌ مشتقَّةٌ على وزن (فَعَل) بفتح الفاء والعين للفعل (وَسَطَ يَسِطُ) من باب ضَرَبَ يَضْرِبُ، بمعنى (عَدْل)، وهو ممَّا يستوي فيه المذكّر والمؤنث ويستوي فيه أيضا المفردُ والمثنى والجمع[٤٩].

المطلب الثالث صيغة (الوسطى) ودلالتها اللغوية وتأويلها بالعدل.

تقدَّم أنّ الجذر اللُّغويّ (و، س، ط) يدلُّ على معنيين: معنى التوسط بين شيئين، ومعنى العدْل والخيار والأجود والأفضل، وقد أثار أبو حيان (ت٧٤٥هـ) سؤالًا هل (الوُسْطى) تحمل معنى البينية أو الأفضلية بقوله: ((وَهَلْ سُمِّيَتِ: الْوُسْطَى، لِكَوْنِهَا بَيْنَ شَيْئَيْنِ مِنْ: وَسَطَ فُلَانٌ يَسِطُ، إِذَا كَانَ وَسَطًا بَيْنَ شَيْئَيْنِ؟ أَوْ: مِنْ وَسَطَ قَوْمَهُ إِذَا فَضَلَهُمْ؟))، وأجاب عنه بقوله: ((فِيهِ قَوْلَانِ، وَالَّذِي تَقْتَضِيهِ الْعَرَبِيَّةُ أَنْ تَكُونَ الْوُسْطَى مُؤَنَّثَ الْأَوْسَطِ، بِمَعْنَى الْفُضْلَى مُؤَنَّثِ الْأَفْضَلِ ... فَتَعَيَّنَ أَنْ تَكُونَ الْوُسْطَى بِمَعْنَى الْأَخْيَرِ وَالْأَعْدَلِ، لِأَنَّ ذَلِكَ مَعْنًى يَقْبَلُ التَّفَاوُتَ))[٥٠]، وهو شرطٌ في اسم التّفضيل.

فتبين من هذا السؤال والجواب عليه أن لفظ (الوُسطى) يدلّ على المعنيين من حيث الدلالة المعجمية، واللُّغة العربية من حيث الدلالة النحوية والصرفية تقتضي المعنى الثاني (الأَخْيَر والأَعْدَل)؛ لأنه اسم تفضيل يقبل التفاوت أي المشاركة في صفة الأفضلية وزيادة عليها، وهي تقتضي تأويلها بـ(العدل)، من دون خوض في خلاف الفقهاء في تعيين أيّها الوُسْطى، بل أكتفي بالأقوال الثلاثة التي ذكرها ابن الجوزي (ت٥٩٧هـ) وفضَّل القول الثالث الدّالّ على الأفضلية

والأَخْيَر والأَعْدَل قائلا: ((وفي المراد بالوسطى ثلاثة أقوال: أحدها: أنها أوسط الصلوات محلًّا، والثاني: أوسطها مقدارًا، والثالث: أفضلها، ووسط الشيء: خيره وأعدله))[٥١]، وهذا معنى تأويلها بالعَدْل.

الدّلالة المعجمية: تحدّث اللّغويُّون عن لفظة (الوُسطى) في دلالتها المعجمية بـ(دلالة المطابقة)، فذكر عيّاض اليحصبي السبتي (ت٥٤٤ه) معنى البينية والأفضلية والخيرية[٥٢]، وكذلك ابن منظور[٥٣]، وجمال الدين الفتّني الكجراتي (ت٩٨٦ه)[٥٤]، ومجمع اللّغة العربية بالقاهرة[٥٥]، ود. أحمد مختار عبد الحميد عمر (ت١٤٢٤ه)[٥٦]، وذكر البينية والأفضلية من المفسّرين الزمخشريّ[٥٧]، وكذلك البيضاوي[٥٨]، والنسفي[٥٩]، وأبو حيان الأندلسي[٦٠].

هذا من جهة اللغة وأما من جهة تأويلها بـ(العدل) فقد ذكر علماء اللغة والمفسرون تأويلها بـ(العدل)، فمن علماء اللغة رضي الدين الصنعاني (ت٦٥٠ه)[٦١]، وابن منظور[٦٢]، ومن المفسرين ابن كثير (ت٤٧٤ه)[٦٣]، وابن عادل (ت٧٧٥ه)[٦٤]، وأبو الطيب محمد صديق خان (ت١٣٠٧ه)[٦٥]، ود وهبة مصطفى الزحيلي[٦٦].

جاء في اللباب في علوم الكتاب عند حديثه عن الصلاة الوسطى قائلا: ((وهي من الوسط الذي هو الخيارُ، وليست من الوسطِ الذي معناه: متوسِّطٌ بين شيئين؛ لأنَّ فُعْلى معناها التفضيلُ؛ ولا يُبْنى للتفضيل، إلا ما يَقْبَلُ الزيادةَ والنقصَ، والوَسَطُ بمعنى العَدْل والخيارِ يقبلُهما بخلافِ المتوسِّطِ بين الشيئين؛ فإنه لا يَقْبَلُهما ، فلا ينبني منه أفعلُ التفضيل))[٦٧].

الدلالة النحوية، وفيها ما يأتي:

الأول: أن الجملة إنشائية وهي التي ليس لنسبتها خارجٌ تُطابقه أو لا تُطابقه بمعنى أن الأمر بالمحافظة على الصلوات ولا سيما الصلاة الوسطى لا يوجد إلَّا بمباشرة أدائها في أوقاتها على الدّوام، بخلاف الجملة الخبرية فإن الحدث له نسبة في الخارج، كقول مَن صَلَّى: (صَلَّيت).

الثاني: وردت في هذه الآية قراءة متواترة مشهورة[٦٨] قراءة: ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى﴾، وفيها من الدلالة النحوية ما يأتي: ١- جاء لفظ الصَّلوات معرفًا بالألف واللّام وهي للعهد والمراد بها الصلوات الخمس، ولهذا قيل: ((كُلُّ صَلَاةٍ فِي الْقُرْآنِ مَقْرُونَةٌ بِالْمُحَافَظَةِ، فَالْمُرَادُ بِهَا الصَّلَوَاتُ الْخَمْسُ))[٦٩]. ٢- جاء فيها عطف المفرد على الجمع من عطف الخاص على العام؛ إذ الصّلاة الوسطى داخلة تحت عموم الصّلوات الخمس، ومن عطف المفرد على الجمع جاء تخصيص الصلاة الوسطى بالفضل، وهي صلاة العصر على الراجح من قول الجمهور[٧٠]. ٣- ورد الأمر في هذه الآية بالمحافظة على جميع الصلوات، وقد خُصَّت الصلاة الوسطى من بين هذه الصلوات ممَّا يدلُّ على أن الواو جاءت لتخصيص الصلاة الوسطى بالفضل من دون تعيين[٧١].

الثالث: وردت قراءات شاذةٌ، وفيها من الدلالة النحوية ما يأتي: ١- قراءة (حافظوا على الصلوات والصلاةَ الوُسْطى) بنصب (الصلاةَ)، فمعناها معنى القراءة المتواترة مع اختلاف في الإعراب، وهو: النصب على الإغراء، أي: الزموا الصَّلاةَ الوُسطى، أو الاختصاص والمدح، أي: أخصُّ الصلاةَ الوسطى، أو أمدحُ الصلاةَ الوسطى[٧٢]. ٢- قراءة: (حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى وصلاة العصر بالواو)، وهي قراءة عائشة وابن عباس رضي الله عنهم، فتكون هذه القراءة للتخصيص بإحدى الصلوات غير العصر على اختلاف في ذلك، وبصلاة العصر، فيكون العطف للمغايرة ممَّا يدلّ على أن الوسطى غير العصر[٧٣]، وهو من المغايرة في عطف الصفات بالواو والتشريك في الحكم الإعرابيّ فقط؛ لأن معناهما ليس

واحدًا فيكون التغاير في الصفات كالتغاير في الذوات[٧٤]. ٣- قراءة: (حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى وهي صلاة العصر) وهي ما قرأت به عائشة، فتكون نصًّا في أنّ المراد بالوُسْطى صلاةُ العصر. ٤- قراءة: (حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى صلاةِ العصر) من دون عطف بالواو، فتكون هذه القراءة للتخصيص بصلاة العصر لا غير، وإعرابها بدلا والبدل على نية إحلاله محلَّ المبدل منه، وفي حكم تكرير العامل[٧٥]. ٥- قراءة: (حافظوا على الصلوات وعلى الصلاةِ الوسطى) بإعادة حرف الجر توكيدًا[٧٦].

وفي جميع القراءات يظهر أثر العلامات الإعرابية في المعنى كما تبيّن ممَّا قدّمناه، يضاف إلى ذلك أن القراءة الشاذّة تكون مُفسّرة للقراءة المشهورة ومبيّنة معناها[٧٧].

الرابع: (الوُسْطى) اسم تفضيل مذكرها الأفضل بمعنى (العَدْل)، ويشترك فيها دلالتا النحو والصرف، فالدّلالة النحوية من حيث العمل والإعراب فمن جهة العمل فإنها عملت في الضمير المستتر يكون فاعلا تقديره: (هي) وهو عمل اسم التفضيل بكثرة، وفي كل لغة بخلاف رفعه الاسم الظاهر والضمير المنفصل فإنه على قلّة[٧٨]، ومن جهة الإعراب فإنها تكون صفة للصلاة، أي الصلاة الموصوفة بالوسطى، والدلالة الصرفية من حيث الصيغة والمعنى، صيغتها صيغة تفضيل؛ إذ جاء في تعريفه ((هو اسمٌ مَصُوغٌ للدَّلالَةِ على أنَّ شَيْئَيْنِ اشْتَرَكا في صِفَةٍ، وزَادَ أحَدُهُما على الآخَر فيها))[٧٩]، ويأتي اسمُ التفضيل من جهة المعنى على ثلاثة معانٍ[٨٠]: الأول: ما ورد في التعريف من المشاركة في صفة والزيادة عليها، كقولهم: زيدٌ أفضلُ من عمرٍو، أي شارك زيدٌ عمرًا في الفضل وزاد عليه، وهذا هو المراد بـ(الوُسْطى) التي مذكرها (الأفضل)، وهو الذي يعنينا في المراد بـ(الوسطى) من (الخيرية والعَدْل)؛ لذا لا حاجة بنا إلى ذكر المعنيين الآخرين طلبا للاختصار، وأما من جهة المعنى فكانت كلمة (الوُسْطى) معرفة بـ(ال)، والمقرر في كتب النحو أن اسم التفضيل إذا كان فيه (ال) يكون فيه أمران: أحدهما: أن يكون مطابقًا لموصوفه، والآخر: ألَّا يُؤتى معه بـ(مِنْ)، كما تقدَّم في قول أبي حيَّان: (وَالَّذِي تَقْتَضِيهِ الْعَرَبِيَّةُ أَنْ تَكُونَ الْوُسْطَى مُؤَنَّثَ الْأَوْسَطِ، بِمَعْنَى الْفُضْلَى مُؤَنَّثِ الْأَفْضَل ... فَتَعَيَّنَ أَنْ تَكُونَ الْوُسْطَى بِمَعْنَى الْأَخِيرِ وَالْأَعْدَل).

فتلخص ممَّا تقدّم أنّ (الوُسْطى) سواءٌ أكانت بمعنى المتوسطة، أم بمعنى الأفضل كلاهما في المحصلة النهائية يؤوَّلان بمعنى (العدل)[٨١].

المطلب الرابع صيغة (أوسط) ودلالتها اللغوية وتأويلها بالعدل.

وردت كلمة (أَوسَط) في القرآن الكريم في آيتين، أولاهما: في قوله تعالى: ﴿مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾، وثانيتهما في قوله تعالى: ﴿قَالَ أَوْسَطُهُمْ أَلَمْ أَقُلْ لَكُمْ لَوْلَا تُسَبِّحُونَ﴾، فكلمة (أوسط) في الآيتين لها علاقة بالجذر اللّغويّ (و، س، ط)، وهي من حيثُ العموم في المعنى اللّغويّ بدلالة المطابقة تكون اسما بمعنى (التوسُّط) بين أمرين، وتكون صفة بمعنى (الخيار والأعلى والأفضل والأجود)، ولكن دلالتيهما مختلفتان من حيث المعنى على وفق السياق؛ إذ السياق له أثرٌ في المعنى من حيث الدلالات الثلاث، كما يأتي:

الدلالة المعجمية لكلمة (أوسط) في قوله تعالى: ﴿مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ﴾.

السياق له أثر كبير في تحديد أحد المعنيين من الأفضلية والتوسّط، فمن اللّغويين مَنْ قال في قولهم: (من أوسط قومه) إنّ المراد (الخيار والأفضل)[٨٢]، ومن المفسرين مَنْ قال به أيضا[٨٣]، ومن اللّغويين مَنْ قال بالمعنى الثاني: (التوسّط) بين أمرين[٨٤]، ومن المفسرين من قال به أيضا[٨٥]، وهذا ما حدّده السياق في المعنيين، على أن منهم من لم يجوز إلَّا المعنى الثاني في الآية؛ لأن السياق يمنع من إرادة المعنى الأول. جاء في شرح درة الغواص: ((وظن

قوم أن الأوسط الأفضل على الإطلاق ... وليس كذلك، فإنه ليس بمدح ولا ذم كما يقتضيه لفظ (التوسط)، غير أنهم قالوا في المثل: "أثقل من مغن وسط" على الذم ... يجثم على القلب ويأخذ بالأنفاس؛ لأنه ليس بجيد فيطرب ولا برديء فيضحك، وهو تحقيق حقيق بالقبول ولا ينافيه قولهم: خير الأمور الوسط))[٨٦]. وأنا أميل إلى الرأي القائل إنها اسم تفضيل إذا أُوِّلت بـ(العَدْلِ والاعتدال)؛ إذ هما أفضل الطرق. جاء في عناية القاضي وكفاية الراضي معقبا على قول البيضاوي: (من أقصده في النوع أو القدر إلخ) قائلا: ((قوله: (من أقصده في النوع أو القدر الخ) أَقْصَدُ أَفْعَلُ تفضيلٍ من القَصْدِ وهو الاعتدال))[٨٧].

الدلالة النحوية والصرفية كما يأتي:

ابتدأت هذه الآية بأسلوبين نحويين من أساليب النحو، هما: أسلوبا النفي والإثبات فابتدأت بنفي المؤاخذة عمَّن لم يُعقِّد اليمين بأن كان يمينه لغوًا في الماضي مخالفا لظنه في الفعل وعدم الفعل وتبيَّن كذبه، كقوله: والله ما فعلت كذا، أو والله لقد فعلت كذا، فنتج عن ذلك نفي الكفَّارة عنه، وثنَّت بإثبات المؤاخذة على مَنْ عقَّد اليمين على شيء في المستقبل مخالفا لعلمه في الفعل وعدم الفعل فكان كاذبا، فكان عليه كفارة حنث اليمين وهي التخيير بأحد الأمور الثلاثة، كما ذُكر في الآية. والشاهد في هذه الآية قوله: ﴿مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ﴾، وفيها ما يأتي:

أولًا: أسلوب الشرط: وهو يقتضي شرطا وجوابا مذكورين في الأصل، ولكن قد يحذف أحدهما للعلم به ووجود دليل عليه، وفي هذه الآية حُذف الجواب وجوبا لدلالة ما تقدّم عليه ممَّا كان جوابا في المعنى، ولمَّا كان جملة اسمية اقترن وجوبا بالفاء الرابطة للجواب في قوله تعالى: (فكفارته إطعامُ ... إلخ)، وسُمّيت فصيحة؛ لأنها أفصحت عن شرط مُقَدَّر تقديره: إن حَنَثْتُمْ فكفَّارتُهُ إطعامُ عشرة مساكين ... إلخ، والجملة الشرطية تدلُّ على تعليق الكفارة على حنث اليمين لا على تعقيده، فدلالتها دلالة تعليق لا دلالة تنجيز، ومن أجل ذلك فإنّ (الهاء) تعود على (ما) في قوله: (بما عقَّدتُمُ الأيمان)، واختلف فيها فقيل إنها مصدرية، وقيل إنها موصولية، فمن قال إنها موصولية أرجع (الهاء) إلى تعقيد اليمين المفهوم من الفعل (عَقَّدتُم) المنسبك مع (ما) المصدرية، فيكون المعنى (فكفارة تعقيد اليمين)، وبما أن التعقيد إذا وفِّي به لا يكون عليه كفارة احتيج إلى حذف (إذا حنثتم)، فحذف وقت الحنث، فـ(ما) مصدريةٌ، أو احتيج إلى حذف مضاف تقديره: (فكفارة نُكْثِهِ)، الذي يدل عليه سياق الكلام، وإن لم يكن مذكورا، فـ(ما) اسم موصول، أي: فكفارة الحنث الذي عقّدتُمُ الأيمان عليه إطعام ... إلخ، وبه قال الزمخشري[٨٨]، وهنا مسألة تتعلق بكفارة اليمين منشأها (الفاء) الرابطة لجواب الشرط المقدر في قوله: (فكفارته) والجواب بعد الشرط وهو الحنث، فهل يُجزئُ إعطاءُ كفارة الحنث قبل وقوعه؟، أولا. والجواب أن الفقهاء اختلفوا في ذلك فرأي أكثر العلماء أنها تُجزئُ، ورأي (أهل الرأي) أنها لا تُجزئُ معللين ذلك بأن الشرط سبب للجواب، كقولهم: إن جئتني أكرمتك، فالمجيءُ سبب للإكرام، ولا يتحقَّق الجوابُ إلَّا بتحقُّق السبب، وأنا أميل إلى رأي الأكثرين أنها تُجزئُ من غير وجوبٍ قبل الحنث وفرق بين الإجزاء والوجوب، وأيضا فإن الشرط غير السبب[٨٩].

ثانيا: عود الضمير المفرد على الجمع: يجوز أن يعود الضمير المفرد (الهاء) إلى الجمع لفظ الأيمان؛ لأن وزن (أفعال) وإن كان جمع تكسير للقلة فإنه في حكم المفرد، كقوله: ﴿وَإِنَّ لَكُمْ فِي الأَنْعَامِ لَعِبْرَةً نُسْقِيكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهِ﴾[٩٠]، فعاد ضمير في بطونه على الأنعام، ومن العرب من يقول: هذا ثوب أكياش[٩١]؛ لأن أبنية جمع القلة أقرب إلى الواحد من أبنية جمع الكثرة[٩٢].

ثالثا: أسلوب العطف بـ(أو) وهي للتخيير بعد الطلب، فإن قيل إن ما قبلها جملة خبرية و(أو) بعدها تكون لمعان منها الشك، كقوله تعالى: ﴿ قالوا لبثنا يوما أو بعض يوم﴾[٩٣]. قيل في الجواب إن جملة (فكفارته) وإن كانت جملة خبرية في لفظها إلا أن معناها طلب؛ لأن المراد إيجابها بواحد من هذ الثلاثة، ولا يرد ما يقال من أن الفاء تكون للتعقيب حينئذ فتقتضي وجوب الكفارة قبل الحنث، ولا قائل به، كما سبق. ومن أجل ذلك فإن الكفارة وجوبها بواحد من الإطعام أو الكسوة أو تحرير رقبة على التخيير لا على التعيين، فبأيّها كفَّر أجزأته[٩٤].

رابعا: أسلوب التفضيل في قوله تعالى: ﴿مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾، فكلمة (أوسط) سبق وأن ذكرنا دلالتها المعجمية، وبقيت الدلالة النحوية والصرفية، فالدلالة النحوية من حيث العمل والإعراب، والصرفية من حيث الصيغة في اللفظ والمعنى، فمن حيثُ العمل والإعراب فإن (أوسط) عملت في اسم الموصول بعدها (ما) الجرَّ، وهو معرفة، فيشترط في المضاف إليه أن يكون كُلًّا مشتملا على وزن (أفْعَل) وغيره، ويكون (أفْعَل) بعضًا من الكُلِّ، وفي هذه الآية ما يطعمه المكفِّر بعضٌ ممَّا يُطعمه أهلَهُ وُصف بأنه (أوسط) ليكون متوسِّطا معتدلا بين الأعلى والأدنى، ومن حيث الإعراب (من أوسط) جار ومجرور متعلقان بمحذوف، وفي إعرابه وجهان، الأول: أن يكونا متعلقين بمحذوف يكون خبرا لمبتدإ محذوف يُفهم ممَّا قبله، تقديره: (طعامهم كائنٌ من أوسط)، والثاني: أن يكونا متعلقين بمحذوف يكون صفةً للمفعول الثاني المقدَّر، تقديره: (طعامًا، أو قوتًا كائنًا من أوسط) والمفعول الأول (عشرة) المضاف إليه المصدر من إضافة المصدر إلى مفعوله الأول[٩٥]، و(ما) اسم موصول مضاف إليه مبني على السكون في محل جرّ، (تُطعمون) فعل مضارع وعلامة رفعه ثبوت النون، والواو ضمير متصل فاعل مبني على السكون في محل رفع، والعائد محذوف تقديره: (تُطعمونه)، والجملة صلة الموصول لا محلّ لها من الإعراب.

والذي يترجح عندي الوجه الثاني في إعراب (من أوسط)؛ لأن الوجه الأول يكون فيه الوقف على قوله: (مساكين) فلا يتمُّ المعنى به لأن جملة (من أوسط) جملة مستأنفة، وعلى الثاني لا يكون الوقف على (مساكين) بل يكون من تتمة الجملة فيتمُّ المعنى.

وأمَّا الدلالة الصرفية من جهة اللفظ فإن صيغته على وزن (أفْعَل) للمذكر (أوسط)، مؤنثه (وُسْطى) على وزن (فُعْلَى)، وأضيفت إلى معرفة وفي هذه الحالة يجوز مطابقة اسم التفضيل إلى ما أضيف إليه في الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث[٩٦]، كقوله تعالى: ﴿أكابر مجرميها﴾[٩٧]، والشائع تركها كقوله تعالى: ﴿ولتجدنَّهم أحرصَ النَّاس على حياة﴾[٩٨]، وقد أضيف (أوسط) إلى اسم الموصول وهو عام في المفرد والمثنى والجمع[٩٩]، ومن جهة المعنى فإنها إذا كانت بمعنى العدل والاعتدال تدل على المشاركة والزيادة[١٠٠] في رجحان الوسطية على الطرفين في اختلاف ما يدلَّان عليه من المعاني التي ذكرناها، فهذه الدلالات التي ذكرتها لها علاقة بمعنى الوسطية وتأويلها بالعدل والاعتدال من دون تعرّض للأوسط من حيث النوع أو المقدار أو الجنس أو الأعلى والأدنى ممَّا يقابل الأوسط في المعنى كل ذلك له تفاصيل وترجيحات عند الفقهاء في كتبهم المطوّلة.

أمَّا الآية الثانية: قوله تعالى: ﴿قَالَ أَوْسَطُهُمْ أَلَمْ أَقُلْ لَكُمْ لَوْلَا تُسَبِّحُونَ﴾، فيجري فيها ما جرى في الآية الأولى فابتدأت بأسلوب الإثبات بين الفعل الماضي (قال) وبين الفاعل (أوسطُهم)، أي أعدلهم وخيرهم رأيا وعقلا، فالدلالة المعجمية ورد فيها ما ورد في الآية الأولى، في أن المراد بها (العدل والاعتدال)، وكذلك الدلالة الصرفية في كونها اسم تفضيل على وزن (أفْعل)

للمذكر (أوسط)، مؤنثه (وُسْطى) على وزن (فُعْلَى)، وأضيفت إلى معرفة ويجري فيها ما يجري في الآية الأولى من جهة اللفظ والمعنى.

أما الدلالة النحوية فيوجد فيها اختلاف في بعض الأساليب والإعراب، فوردت بأسلوب الجملة الخبرية المثبتة، كما تقدم، وكذلك كان اختلاف في أنَّ المضاف إليه في الآية الأولى (ما)، وفي الآية الثانية الضمير المتصل (هم) إذ هو ضمير جمع عائد على جمع وهم أصحاب الجنة، واختلفتا أيضا في أن الأولى كانت جملة اسمية مكونة من مبتدإ وخبر تفيد الثبوت، والثانية جملة فعلية مكونة من فعل وفاعل تفيد التجدد، واتفقتا في أن كلا منهما اسم تفضيل مضافا إلى معرفة.

المطلب الخامس صيغة (وسطن) ودلالتها اللغوية وتأويلها بالعدل.

وردت كلمة (فَوَسَطْنَ) في آية واحدة، في قوله تعالى: ﴿فَوَسَطْنَ بِهِ جَمْعًا﴾، ولها علاقة بالجذر اللّغويّ (و، س، ط)، كدلالة سابقاتها من آيات الوسطية اللّاتي ذكرتها في هذا البحث، ولها معنيان تكون اسما وتكون صفة من حيثُ العموم في المعنى اللّغويّ، فتكون اسما بدلالة المطابقة بمعنى (التوسُّط) بين أمرين، وتكون صفة بدلالة الالتزام بمعنى (الخيار والأعلى والأفضل والأجود)، ولا بدّ من ذكر الآيات المرتبطة بها قبلها؛ ليظهر المعنى المراد بكلمتي (وَسَطْنَ، وجَمْعًا) في الدّلالة المعجمية والنحوية والصرفية، وهي قوله تعالى: ﴿وَالْعَادِيَاتِ ضَبْحًا (١) فَالْمُورِيَاتِ قَدْحًا (٢) فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحًا (٣) فَأَثَرْنَ بِهِ نَقْعًا (٤) فَوَسَطْنَ بِهِ جَمْعًا (٥)﴾[١٠١]، وفي تفسيرها قولان: أحدهما: خيل العدو عند الغزو في الصبح يسمع صوت أنفاسها من شدة العَدْوِ فيُرى لحوافرها قدح النار وينتج (النقعُ) أي الغبار عن هذا العَدْوِ، فيكون الكلام على حقيقته، والآخر: إبل الحجيج عند نزولها من عرفة إلى مزدلفة ثم منها إلى منى، فيكون على استعارة الضبح للإبل؛ لأن الضبح صوتٌ للخيل[١٠٢]. يحدث عند عَدْوِها، وسيكون الحديثُ عن دلالتها اللّغوية، كما يأتي:

أوَّلًا: الدلالة المعجمية: بعد أن ذكرنا الآيات التي عُطِفَتْ عليها هذه الآية تبيّن أن المراد بها توسط الخيل أو الإبل على وفق القولين السابقين، وأنّ المراد بالجمع على القول الأول جمع (العدُوّ) أي: الكُفَّار، وعلى القول الثاني اسم لمزدلفة التي يجتمع فيها جمع الحجيج[١٠٣]، وعلى كلا القولين المراد بـ(وَسَطْنَ) المعنيان: الحقيقي اللُّغويّ (التوسُّط)، والمجازيّ (التأويل) بـ(العَدْل والاعتدال) قال بهما علماء اللّغة والمفسرون، فذكر الجوهريّ أن التوسُّط جعل الشيء في الوسط، وقطْعُه نصفين قائلًا: ((والتَوسُّط بين الناس، من الوساطة. والوسط من كل شيء: أعدَلُهُ ... ويقال أيضا: شيء وسط، أي بين الجيد والرديء، وواسطة القلادة: الجوهر الذي في وَسَطها، وهو أجودها))[١٠٤]، وفي هذا النص إشارة إلى أن الوسط والتوسّط بمعنًى واحد، وأنَّ (العدل والاعتدال) معنيان لازمان للتوسط في قوله: أعدله، وأجودها، وليس المرادُ التفضيلَ لأن (وَسَطْنَ) فعل ماض لا اسم تفضيل. ومن المفسرين من قال به أيضا، قال الرازي: ((فَلَا بُدَّ مِنْ مَعْرِفَةِ الْعَدْلِ الَّذِي هُوَ الْخَطُّ الْمُتَوَسِّطُ ... الَّذِي هُوَ الْوَسَطُ بَيْنَ طَرَفَيِ الْإِفْرَاطِ وَالتَّفْرِيطِ فِي كُلِّ الْأَخْلَاقِ وَفِي كُلِّ الْأَعْمَالِ))[١٠٥]، وهذا يؤيد أن المراد بهما (العدلُ والاعتدال).

ثانيًا: الدلالة النحوية والصرفية كما يأتي:

١- أسلوب الإثبات في الجملة الفعلية الخبرية؛ إذ صدرت بفعل ماض وقع حدثه في الزمن الماضي مسندا إليه ضمير المؤنث الغائب، وإعرابها كما يأتي:

(فوَسَطْنَ) (الفاء) حرف عطف، (وَسَطْنَ) فعلٌ ماض مبنيّ على السكون لا محل له من الإعراب، و(النون) فاعل ضمير متصل مبنيّ على الفتح في محل رفع يعود على الخيل أو

الإبل على ما سبق ذكره والجملة معطوفة على جملة (أَثَرْنَ). (به) جار ومجرور متعلقان بالفعل (وَسَطْنَ) ومرجع الضمير فيه أقوال سنذكرها عند كلامنا على مرجع الضمير وما يترتب عليه من معنًى. (جمعًا) في إعرابه أقوال سنذكرها أيضا في مرجع الضمير.

٢- مرجع الضمير في (به) والمعنى الذي يترتب عليه، قيل: إنه يرجع إلى الصبح فتكون الباء ظرفية، أي: وَسَطْنَ جمعَ العَدُوّ في وقت الصبح، و(جمعًا) مفعول به، وقيل: إلى (النّقع)، أي: الغبار، فتكون الباء للتعدية، أي وَسَطْنَ بالنَّقْعِ الجَمْعَ، و(جمعًا) مفعول به أيضا، فيكون المعنى جَعَلْنَ الغبارَ وَسْطَ الجمع، وقيل: إنه يرجع إلى (النَّقع)، فتكون الباء للحالية، أي: متلبسات بالنَّقعِ جَمعًا من جموع الأعداء، و(جمعًا) مفعول به كذلك، وقيل: إلى المصدر (العَدْوِ) المفهوم من اسم الفاعل (العاديات)، فتكون الباء سببية، أي: توسَّطن بالعَدْوِ جمعًا من جموع العدُوّ، و(جمعًا) مفعول به، وقيل: إلى المكان المفهوم من (العاديات) لأنه لا بدّ للنقع من مكان يكون فيه، فتكون الباء ظرفية، أي: توسَّطن في مكان الغبار جمع العَدُوّ، و(جَمْعًا) مفعولٌ به، هذه الأوجه إذا كان المرادُ بالجمع (الخيل، والإبل)، وإذا أُريد به (المزدلفة) فلا يُراد به إلَّا الإبل، لأنها الحالَّةُ في مزدلفة[١٠٦].

٣- أسلوب العطف بالفاء التي تقتضي الترتيب والتعقيب وقد وردت الآيات التي قبل قوله: (فأثَرْنَ به نَقْعًا * فوَسَطْنَ به جَمْعًا) بصيغة اسم الفاعل معطوفا بعضها على بعض ثم أتى بجملتين فعليّتين فعلهما ماضيين؛ ليشير إلى أنّ المعطوف بالفاء في الجملتين وهو إثارة النقع وتوسط الجمع ناتج عن وصف المغيرات بالإغارة في وقت الصباح مرتبطا بوصف العاديات بالضبح والموريات بالقدح وليست بصفة مستقلّة، ولهذا غَيَّرّ الأسلوب بالانتقال من أسلوب القسم إلى حكاية ما ترتب على تلك الأوصاف ولأنّ أثر النَّقع والتوسط في الجمع كان عقب وصف المغيرات بالإغارة في وقت الصباح.

أما الدلالة الصرفية فإن صيغة (وسطن) فعل ماض يدل على حدث وقع في زمن ماض، وهو مسند إلى ضمير الإناث الغائبات (النون) العائد على الخيل أو الإبل، وفيه إشارة إلى حكاية حدث توسط الجمع الذي وقع في الزمن الماضي وقد يتجدد وإن اختلفت وسائط التوسط على وفق آلات التوسط في كل زمان ومكان.

الخاتمـــة

بعد هذه الجولة في رحاب آيات الوسطية وتأويلها بـ(العَدْل) المعنى الملازم للفظها تجمّعت عندي أهمّ النتائج، كما يأتي:

١- دلالة لفظ (الوسط) على اختلاف صيغه على معنى (التوسّط) المعنى المعجميّ اللّغويّ تكون (دلالة مطابقة) وهي دلالة حقيقية لغوية.

٢- دلالة لفظ (الوسط) على اختلاف صيغه على معنى (العَدْل) المفهوم منها تكون (دلالة التزام) وهي ما تُسَمَى عند البلاغيين بدلالة الكناية.

٣- الوسط فيه لغتان: بسكون السين، وبفتح السين، والمؤوَّل بالعَدْل بفتحها لِما بيَّنّاه.

٥- لفظ (وَسَطًا) في الأصل مصدر، والمصدر لا يوصف به، إلَّا إذا أُوِّلت بالمشتقّ، أو على حذف مضاف، أي: (ذات توسُّط، أو عدل، أو اعتدال)، والذي أميل إليه أن يكون الوصف به من دون تأويل أو حذف مضاف، وإنما يكون الوصف به للمبالغة، كما بيّنّا.

٦- أرى أن تكون (الوُسطى) اسم تفضيل أرجح من أن تكون بمعنى (التوسُّط) بين شيئين، تبعا لأبي حيَّان الأندلسي؛ لِأَنَّ معناها يَقْبَلُ التَّفَاوُتَ.

٧- مسألة تتعلق بكفارة اليمين منشؤها (الفاء) الرابطة لجواب الشرط المقدر في قوله: (فكفارته) والجواب بعد الشرط وهو الحنث، هل يُجزئُ إعطاءُ كفارة الحنث قبل وقوعه؟، أو لا. وأنا أميل إلى أنها تُجزئُ من غير وجوب قبل الحنث وفرق بين الإجزاء والوجوب، وأيضا فإن الشرط غير السبب.

٨- (من أوسط) جار ومجرور في متعلَّقهما وجهان، الأول: أن يكونا متعلقين بمحذوف يكون خبرا لمبتدإ محذوف فيكون الوقف على (مساكين)، والثاني: أن يكونا متعلقين بمحذوف يكون صفةً للمفعول الثاني المقدَّر، فيكون (مساكين) من تتمة الكلام، والذي يترجح عندي الوجه الثاني لأن تمام المعنى لا يكون إلا به، كما كرنا.

وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين وصلَّى الله على سيّدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

المصادر والمراجع:

أولًا: القرآن اكلريم.

ثانيا: الكتب:

- الإبانة في اللغة العربية: سَلَمة بن مُسْلِم العَوْتبي الصُحاري، تحقيق: د. عبد الكريم خليفة + د. نصرت عبد الرحمن + د. صلاح جرار + د. محمد حسن عواد + د. جاسر أبو صفية - الناشر: وزارة التراث القومي والثقافة – ط١ – ١٤٢٠ه – ١٩٩٩م - مسقط - سلطنة عمان.
- إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم: أبو السعود العمادي محمد بن محمد بن مصطفى (ت: ٩٨٢هـ)، دار إحياء التراث العربي – بيروت – (د.ت).
- أنوار التنزيل وأسرار التأويل: ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي (ت٦٨٥ه)، المحقق: محمد عبد الرحمن المرعشلي - الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت – ط١ – ١٤١٨خ.
- البحر المحيط في التفسير: محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي (ت٧٤٥ه)، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود - الشيخ علي محمد معوض - د. زكريا عبد المجيد النوقي - د. أحمد النجولي الجمل، دار الكتب العلمية - لبنان/ بيروت – ط١ – ١٤٢٢ه – ٢٠٠١م.
- تاج العروس من جواهر القاموس: محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي (ت: ١٢٠٥هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية – (د.ت).
- التأويل النحوي نحو الخروج عن النحو: د. خالد حسين أبو عمشة، شبكة الألوكة، الأنترنيت.
- التحرير والتنوير: محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي (ت: ١٣٩٣هـ)، الدار التونسية للنشر – تونس – ١٩٨٤ه.
- تفسير القرآن العظيم: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي ت٧٧٤ه)، تحقيق: سامي بن محمد سلامة، الناشر: دار طيبة للنشر والتوزيع – ط٢ – ١٤٢٠ه – ١٩٩٩م.
- التفسير المنير في العقيدة والشريعة والمنهج: د وهبة بن مصطفى الزحيلي، الناشر: دار الفكر المعاصر – دمشق – ط٢ – ١٤١٨ه.
- تهذيب فن المنطق شرح على متن إيساغوجي: للإمام المتقن العلامة أثير الدين المفضل بن عمر الأبهري (ت٦٦٣ه): محمد صبحي العايدي، من المكتبة الشاملة.
- تهذيب اللغة: محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (ت: ٣٧٠هـ)، تحقيق: محمد عوض مرعب، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت – ط١ – ٢٠٠١م.

- جامع البيان في تأويل القرآن: محمد بن جرير بن يزيد بن كثير، أبو جعفر الطبري (ت٣١٠ه): تحقيق: أحمد محمد شاكر - الناشر: مؤسسة الرسالة– ط١-١٤٢٠ه-٢٠٠٠م.
- الجامع لأحكام القرآن: أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي (ت٦٧١ه)، تحقيق: هشام سمير البخاري - الناشر: دار عالم الكتب – الرياض - المملكة العربية السعودية - ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٣ م.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي (٧٥٦ه)، تحقيق: الدكتور أحمد محمد الخراط - الناشر: دار القلم – دمشق.
- زاد المسير في علم التفسير: جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت٥٩٧ه)، تحقيق: عبد الرزاق المهدي-الناشر: دار الكتاب العربي–بيروت– ط١ - ١٤٢٢هـ.
- شذا العرف في فن الصرف: أحمد بن محمد الحملاوي (ت١٣٥١ه)، تحقيق: نصر الله عبد الرحمن نصر الله - الناشر: مكتبة الرشد – الرياض.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن الأُشْمُوني (ت٩٠٠ه) - الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت- لبنان ط١ - ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.
- شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو: خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد (ت٩٠٥ه) - الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت- لبنان – ط١ - ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.
- شرح درة الغواص في أوهام الخواص: أحمد بن محمد الخفاجي المصري، تحقيق: عبد الحفيظ فرغلي علي قرني - الناشر: دار الجيل - بيروت – لبنان – ط١ - ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م.
- شرح المفصل للزمخشري: يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (ت٦٤٣ه)، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب-الناشر: دار الكتب العلمية-بيروت–لبنان–ط١–١٤٢٢ه – ٢٠٠١م.
- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية: أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري (ت:٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، الناشر: دار العلم للملايين–بيروت–ط٤–١٤٠٧ه – ١٩٨٧م.
- طلبة الطلبة في الاصطلاحات الفقهية: عمر بن محمد بن أحمد بن إسماعيل، أبو حفص، نجم الدين النسفي (ت٥٣٧ه) - الناشر: المطبعة العامرة، مكتبة المثنى ببغداد ١٣١١هـ.
- عِنَايةُ القَاضِى وكِفَايةُ الرَّاضِى عَلَى تفْسيرِ البَيضَاوي: شهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر الخفاجي المصري الحنفي (١٠٦٩ه) - دار النشر: دار صادر – بيروت.
- فتحُ البيان في مقاصد القرآن: أبو الطيب محمد صديق خان بن حسن بن علي ابن لطف الله الحسيني البخاري القِنَّوجي (ت١٣٠٧ه)، عني بطبعهِ وقدّم له وراجعه: خادم العلم عَبد الله بن إبراهيم الأنصَاري - الناشر: المَكتبة العصريَّة للطبَاعة والنَّشْر - صَيدَا – بَيروت – ١٤١٢ه-١٩٩٢م.
- فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب (حاشية الطيبي على الكشاف): شرف الدين الحسين بن عبد الله الطيبي (ت٧٤٣ه)، مقدمة التحقيق: إياد محمد الغوج، القسم الدراسي: د. جميل بني عطا، المشرف العام على الإخراج العلمي للكتاب: د. محمد عبد الرحيم سلطان العلماء - الناشر: جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم – ط١ – ١٤٣٤ه – ٢٠١٣م.

- القاموس المحيط: مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى (٨١٧ه)، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي - الناشر: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت – لبنان – ط٨ – ١٤٢٦ه – ٢٠٠٥م.
- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار النشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، (د.ت).
- الكنز في القراءات العشر: أبو محمد، عبد الله بن عبد المؤمن بن الوجيه بن عبد الله بن على ابن المبارك التّاجر الواسطيّ المقرئ تاج الدين ويقال نجم الدين (ت٧٤١ه)، تحقيق: د. خالد المشهداني - الناشر: مكتبة الثقافة الدينية – القاهرة – ط١ – ١٤٢٥ه – ٢٠٠٤م.
- اللباب في علوم الكتاب: أبو حفص سراج الدين عمر بن علي بن عادل الحنبلي الدمشقي النعماني (ت: ٧٧٥هـ)، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – ط١ – ١٤١٩ه – ١٩٩٨م.
- لسان العرب: محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (ت: ٧١١هـ)، الناشر: دار صادر – بيروت – ط٣ – ١٤١٤ه.
- مجمع بحار الأنوار في غرائب التنزيل ولطائف الأخبار: جمال الدين، محمد طاهر بن علي الصديقي الهندي الفَتَّنِي الكجراتي (ت٩٨٦ه)، الناشر: مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية – ط٣ – ١٣٨٧ه-١٩٦٧م.
- محاسن التأويل: محمد جمال الدين بن محمد سعيد بن قاسم الحلاق القاسمي (ت: ١٣٣٢هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، الناشر: دار الكتب العلميه – بيروت – ط١ – ١٤١٨ه.
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار النشر: دار الكتب العلمية - لبنان – ط١ - ١٤١٣ه – ١٩٩٣م.
- مدارك التنزيل وحقائق التأويل: أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود حافظ الدين النسفي (ت٧١٠ه)، حققه وخرج أحاديثه: يوسف علي بديوي، راجعه وقدم له: محيي الدين ديب مستو، الناشر: دار الكلم الطيب – بيروت – ط١ – ١٤١٩ه-١٩٩٨م.
- مشارق الأنوار على صحاح الآثار: عياض بن موسى بن عياض بن عمرون اليحصبي السبتي، أبو الفضل (ت: ٥٤٤هـ)، دار النشر: المكتبة العتيقة ودار التراث – (د.ت).
- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير: أحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، أبو العباس (ت: نحو ٧٧٠هـ)، الناشر: المكتبة العلمية – بيروت – (د.ت).
- معاني القرآن وإعرابه للزجاج: إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج (ت٣١١ه)، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي - الناشر: عالم الكتب – بيروت – ط١ – ١٤٠٨ه – ١٩٨٨م.
- معاني النحو: د. فاضل صالح السامرائي - الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع – الأردن – ط١ – ١٤٢٠ه – ٢٠٠٠م.
- العباب الزاخر واللباب الفاخر: رضي الدين الحسن بن محمد بن الحسن بن حيدر العدوي العمري القرشي الصغاني الحنفي (ت٦٥٠ه).
- معجم اللغة العربية المعاصرة: د أحمد مختار عبد الحميد عمر (ت١٤٢٤ه) بمساعدة فريق عمل، الناشر: عالم الكتب – ط١- ١٤٢٩ه-٢٠٠٨م.
- معجم النحو: عبد الغني الدقر، بإشراف: أحمد عبيد–مؤسسة الرسالة ط٤–١٤٠٨ه–١٩٨٨م.

- المعجم الوسيط: مجمع اللغة العربية بالقاهرة (إبراهيم مصطفى / أحمد الزيات / حامد عبد القادر / محمد النجار)، الناشر: دار الدعوة – (د. ت).
- المغني لابن قدامة: أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد ، الشهير بابن قدامة المقدسي (ت٦٢٠ه)، تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، والدكتور عبد الفتاح محمد الحلو – الناشر: عالم الكتب، الرياض – السعودية – ط٢ - ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
- مفاتيح الغيب = التفسير الكبير: أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (ت: ٦٠٦هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت – ط٣ – ١٤٢٠ه.
- مقاييس اللغة: أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (ت: ٣٩٥هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: دار الفكر – ١٣٩٩ه – ١٩٧٩م.
- الوسطية في ضوء القرآن الكريم: ناصر بن سليمان العمر، الناشر: الكتاب منشور على موقع وزارة الأوقاف السعودية بدون بيانات.
- الوسطية في القرآن الكريم: الدكتور علي محمد الصلابي - الناشر: دار المعرفة - بيروت – لبنان.

الاحالات

(١): هي دلالةُ اللفظ على تمام ما وُضِعَ له، كدلالة الإنسان على الحيوان الناطق، تهذيب فن المنطق ٧.
(٢) هي دلالةُ اللفظ على لازم معناه، كدلالة الإنسان على قابِلِ العِلم، المصدر نفسه.
(٣) سورة البقرة، الآية ١٤٣.
(٤) سورة البقرة، الآية ٢٣٨.
(٥) سورة المائدة، ٨٩.
(٦) سورة القلم، الآيتان ٢٨-٢٩.
(٧) سورة العاديات، الآية ٥.
(٨) الوسطية في ضوء القرآن الكريم ١٣٢، والوسطية في القرآن الكريم ١٠.
(٩) جامع البيان للطبري ١٤٢/٣.
(١٠) ينظر: الصحاح تاج اللّغة وصحاح العربية ١٦٩٨/٤،
(١١) تهذيب اللغة ٤٨/١٤، ولسان العرب ١٤١٣/٢، وتاج العروس ٥٠٢/٢٨.
(١٢) تهذيب فن المنطق ٧.
(١٣) المصدر نفسه.
(١٤) المصباح المنير في غريب الشرح الكبير ٢٩/١.
(١٥) ينظر: تهذيب اللغة ٣٢٩/١٥، والصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ١٦٢٧، والتأويل النحوي ٤-٥.
(١٦) ينظر: لسان العرب ٣٢/١١.
(١٧) تاج العروس ٣٣/٢٨.
(١٨) ينظر: شذى العرف في فن الصرف ١٠٦، ومعجم اللغة العربية المعاصرة ٢٤٣٧/٣.
(١٩) ينظر: المصدران أنفسهما ٦١و٢٤٣٨/٣.
(٢٠) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ١١٦٨/٣، وينظر: لسان العرب ٤٢٨/٧.

[٢١] القاموس المحيط ٦٩٢، وينظر: لسان العرب ٤٢٩/٧.
[٢٢] لسان العرب ٤٢٧/٧.
[٢٣] مقاييس اللغة ١٠٨/٦، وينظر: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ١١٦٧/٣.
[٢٤] لسان العرب ٤٢٨/٧. (٧/ ٤٢٨)
[٢٥] المصباح المنير في غريب الشرح الكبير ٦٥٨/٢.
[٢٦] سورة المائدة، الآية ٩٥.
[٢٧] ينظر: تهذيب اللغة ١٣٢/٢، وطلبة الطلبة في الاصطلاحات الفقهية ٣٤ و٨٧.
[٢٨] تاج العروس ٤٤٣/٢٩.
[٢٩] ينظر: طلبة الطلبة في الاصطلاحات الفقهية ٥.
[٣٠] المصدر نفسه.
[٣١] المصدر نفسه.
[٣٢] ينظر: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ١١٦٧/٣، ولسان العرب ٤٣٠/٧، وتاج العروس ١٧٥/٢٠.
[٣٣] ينظر: مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير ٨٥/٤.
[٣٤] تهذيب اللغة ٢١/١٣، وينظر: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ١١٦٧/٣.
[٣٥] ينظر: مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير ٢١٨/١.
[٣٦] المصدر نفسه.
[٣٧] المصدر نفسه ٨٤/٤-٨٥.
[٣٨] المصدر نفسه ٨٤/٤.
[٣٩] المصدر نفسه
[٤٠] المصدر نفسه ٨٥/٤.
[٤١] المصدر نفسه ٨٤/٤.
[٤٢] اللباب في علوم الكتاب ١١/٣.
[٤٣] المسائل النحوية في كتاب التوضيح لشرح الجامع الصحيح ٢٥٥.
[٤٤] المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ٢٠٥/١.
[٤٥] الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل ١٩٨/١، وفتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب ١٣١/٣.
[٤٦] اللباب في علوم الكتاب ١٦/٣.
[٤٧] شرح الأشمونى لألفية ابن مالك ١٩٢/١.
[٤٨] إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم ١٧٢/١، وينظر: معاني النحو /١٩٣.
[٤٩] ينظر: الإبانة في اللغة العربية ٥٣٥/٤.
[٥٠] ينظر: البحر المحيط في التفسير ٥٤٣/٢-٥٤٤.
[٥١] ينظر: زاد المسير في علم التفسير ٢١٥/١، وينظر: محاسن التأويل ١٦٦/٢.
[٥٢] ينظر: مشارق الأنوار على صحاح الآثار ٣٩٥/٢ و١٨٤/٥.
[٥٣] ينظر: لسان العرب ٤٨٣٣/٦.
[٥٤] ينظر: مجمع بحار الأنوار في غرائب التنزيل ولطائف الأخبار ٥٢/٥.
[٥٥] ينظر: المعجم الوسيط ١٠٣١/٢.
[٥٦] ينظر: معجم اللّغة العربية المعاصرة ٢٤٣٧/٣.
[٥٧] ينظر: الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ٣١٥/١.
[٥٨] ينظر: أنوار التنزيل وأسرار التأويل ١٤٧/١.
[٥٩] ينظر: مدارك التنزيل وحقائق التأويل ١٨٢/١.
[٦٠] ينظر: البحر المحيط في التفسير ٥٤٣/٢.
[٦١] ينظر: العباب الزاخر ٣٣٢/١.
[٦٢] ينظر: لسان العرب ٧٣٠/٧.
[٦٣] ينظر: تفسير القرآن العظيم ٣٢٧/١.
[٦٤] ينظر: اللباب في علوم الكتاب ٧٩٧/١.

(٦٥) ينظر: فتح البيان في مقاصد القرآن ٥٢/٢.
(٦٦) ينظر: التفسير المنير للزحيلي ٢٩٢/١.
(٦٧) اللباب في علوم الكتاب ٧٩٧/١.
(٦٨) هي التي توافر فيها: اتصال السند إلى الرسول محمد صلى الله عليه وسلم وموافقتها لرسم المصحف العثماني وموافقتها لوجه من أوجه العربية فإن نقص منها شرط التواتر فهي الشاذة. الكنز في القراءات العشر ٤٦/١-٤٧.
(٦٩) البحر المحيط في التفسير ٥٤٣/٢.
(٧٠) ينظر: الجامع لأحكام القرآن ٢١٠/٣.
(٧١) ينظر: الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ٣١٥/١.
(٧٢) ينظر: الجامع لأحكام القرآن ٢٠٩/٣، والدر المصون في علوم الكتاب المكنون ٤٩٩/٢.
(٧٣) ينظر: المحرر الوجيز في تفسير القرآن العزيز ٣١٥/١، والبحر المحيط في التفسير ٥٤٥/٢.
(٧٤) ينظر: البحر المحيط في التفسير ٣٩٦/١٠، ومعاني النحو ٢٦٧.
(٧٥) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢٧٣/٢، وشرح الأشمونى لألفية ابن مالك ٣٦٠/٢.
(٧٦) ينظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ٤٩٩/٢. واللباب في علوم الكتاب ٢٢٥/٤.
(٧٧) ينظر محاسن التأويل ٢٩/١.
(٧٨) شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو ١٠٣/٢.
(٧٩) معجم النحو ١١.
(٨٠) المصدر نفسه ١٢.
(٨١) ينظر: الوسطية في القرآن الكريم ١٢.
(٨٢) ينظر: تهذيب اللغة ٢١/١٣، ولسان العرب ٤٣٠/٧.
(٨٣) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج٢١٩/١،والجامع لأحكام القرآن ١٥٤/٢،والبحر المحيط في التفسير ٦/٢.
(٨٤) ينظر: المصباح المنير في غريب الشرح الكبير ٦٨٥/٢.
(٨٥) ينظر: الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ٧٠٦/١، وزاد المسير في علم التفسير ٥٧٩/١-٥٨٠.
(٨٦) شرح درة الغواص للشهاب الخفاجي ٥٦٧.
(٨٧) عناية القاضي وكفاية الراضي ٢٧٦/٣، وينظر: فتوح الغيب في الكشف عن قناع الريب ٤٦٨/٥.
(٨٨) ينظر: الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ٧٠٦/١.
(٨٩) ينظر المغني لابن قدامة المقدسي ٤٨١/١٣-٤٨٢.
(٩٠) ينظر: فتوح الغيب عن قناع الريب ٤٦٨/٥، والآية من سورة النحل ٦٦.
(٩١) الأَكْيَاشُ مِنْ بُرُودِ اليَمنِ. تهذيب اللغة ١٦٩/١٠.
(٩٢) ينظر: شرح المفصل ٢٢٦/٣.
(٩٣) ينظر: معجم النحو ٧٥-٧٦.
(٩٤) ينظر: عناية القاضي وكفاية الراضي ٢٧٨/٣.
(٩٥) شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو ٢٧٧/١.
(٩٦) ينظر: معجم النحو ١٤.
(٩٧) ينظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ٤٠٦/٤.
(٩٨) سورة الأنعام، الآية ١٢٣.
(٩٩) سورة البقرة، الآية ٩٦.
(١٠٠) ينظر: معجم النحو ١١.
(١٠١) سورة العاديات ١-٥.
(١٠٢) ينظر: الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ٧٩٣/٤-٧٩٤.
(١٠٣) ينظر: جامع البيان للطبري ٥٦٤/٢٤.

(١٠٤) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ١١٦٧/٣، وينظر: لسان العرب ٤٣٠/٧.
(١٠٥) مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير ٢١٨/١.
(١٠٦) ينظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ٨٧/١١-٨٩.